(١)
«النظام الدولي الجديد»

(١) مقدمة.
(٢) واقع القوى الدولية الرئيسة في العالم.
(٣) سمات النظام الدولي الجديد.
(٤) أثر تغير النظام الدولي على الصراع العربي ـ الصهيوني.
(٥) مصالح الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط.
(٦) النظام الدولي قدر أم مرحلة..؟

مقدمة

تشهد العلاقات الدولية تغييرات جذرية وهامة وغير مسبوقة منذ أن تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية، ويحمل هذا التغيير بتسارعه وكثافته على الاعتقاد أن العالم يشهد استبدالاً للنظام الدولي القديم بنظام دولي ذي ملامح جديدة، وعلى الرغم أن صورة العلاقات الدولية في ظل النظام الدولي الجديد لم تستقر بعد على ملامح نهائية تسمح بقراءتها لكن المعطيات السياسية التي استجدت على الساحة الدولية تشير إلى أن فرص قراءة التحول في العلاقات الدولية باتت ممكنة.

إن سيولة وقائع العلاقات الدولية تحول دون الحسم في بناء تصور كامل عن النظام الدولي الجديد، ومع أن مؤشرات ووقائع عديدة باتت صريحة في تغليب فرضيةِ التحول إلاّ أن الحديث عن النظام الدولي الجديد وواقع العلاقات الدولية ليس أكثر من وصف لها، دون اعتبار هذه المواصفات قواعد وركائز نهائية.

وقبل أن نتحدث عن ملامح هذا النظام فإننا نتوقف عند عدد من التساؤلات حول هذا النظام:

(١) [هل «النظام الدولي الجديد» تكأة لتنفيذ سياسات تقليدية أم هو تدشين لسياسة جديدة تحكمها ضوابط جديدة؟][1].

(٢) [إلى أي حد كان «النظام الدولي الجديد» مبرراً لضمان أن تتم عملية

---

(١) حول إشكالية النظام الدولي الجديد: محمد سيد أحمد، دورية الباحث العربي، عدد (٢٦)، ١ نيسان ـ حزيران، ١٩٩١.

انهيار الكتلة الشرقية داخل إطار (نظام ما) بدلاً من أن يكون بالفعل الأساس القانوني والمؤسسي لنظام المستقبل؟][1].

(٣) [هل من معنى واحد مقرر ونهائي لمصطلح «النظام الدولي الجديد» أم للمصطلح أكثر من معنى حسب موقع المتحدث على خريطة السياسة الدولية وأن المصطلح في النهاية ملتبس المعنى وينطوي بالتالي على أخطار كبيرة بسبب هذا الالتباس][2].

ما من شك أن تغير النظام العالمي ناتج عن التغييرات التي وقعت في الاتحاد السوفييتي منذ تسلم غورباتشوف الحكم عام ١٩٨٥. إن التغييرات الجذرية التي أدخلها غورباتشوف في مجالات السياسة الداخلية والخارجية هي التي أدت إلى إنهاء انقسام أوروبا وإلى بداية تفكيك ترسانات الأسلحة النووية، وأدت فوق ذلك إلى وقف الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

[فغورباتشوف قد برر (البروسترويكا) من منطلق أنها كفيلة بتدشين «نظام دولي جديد». فهو أول من تحدث عن إحلال (التعاون) محل المواجهة بين الشرق والغرب، وأول من تحدث عن أننا بصدد عالم أصبح فيه «للاعتماد المتبادل والتداخل والتكامل» بين الدول جميعاً أولوية على المواجهة بينها ومن المؤكد أن غورباتشوف قد أراد بهذا الطرح تبرير سياسات كان الاتحاد السوفييتي بحاجة إليها للتغلب على مشاكل داخلية متعثرة الحل أصبح يواجهها بحدة][3].

إن النظام الدولي الجديد لم يسفر حتى الآن إلّا عن انتقال من عالم ثنائي القطبين إلى عالم [أحادي القطب] تسيطر عليه الولايات المتحدة.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

وأخيراً: هناك مَنْ يقول أننا لسنا بصدد (نظام) بل إننا ما زلنا بصدد سيطرة (قانون القوة) لا (سيطرة قوة القانون) وعليه فنحن على أعتاب صيغة جديدة للنظام التقليدي. لقد طرحت أزمة الخليج هذه الإشكاليات الكامنة في فكرة النظام الدولي الجديد بشكل يستحق الدراسة.

[واقع القوى الدولية الرئيسية في العالم]:-

يُمكن تلخيص أهم ملامح واقع القوى الدولية الرئيسية على النحو التالي:-

(١) لقد دخل العالم مرحلة جديدة بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة إثر خروج الاتحاد السوفييتي من حلبة الصراع الدولي بعدما آلت إليه أوضاعه الداخلية وتراجعه إلى مرتبة متأخرة عن الدول العظمى، حيث أصبح يتطلع إلى الحصول على المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة والغرب من أجل التحول إلى نظام الاقتصاد الحر المشابه للنظام الاقتصادي الغربي بعد فشل التجربة السوفييتية السابقة.

وقد ترتب على ذلك تراجع الدور السياسي للاتحاد السوفييتي وابتعاده عن دائرة التأثير المباشر في القضايا الدولية، ولعل أزمة الخليج كانت خير دليل على ذلك، فللمرة الأولى لا يختار الاتحاد السوفييتي بصروة آلية الوقوف ضد كل خطوة تخطوها الولايات المتحدة.

ويمكن القول أن الاتحاد السوفييتي (روسيا فيما بعد) قد بدأ ينتقل من مرحلة تطبيق قاعدة المبادىء في أغلب علاقاته الدولية إلى مرحلة تطبيق قاعدة المصالح، وفي ظل الهيمنة الأمريكية في العهد الدولي القادم فإن معظم مصالح الاتحاد السوفييتي (روسيا) ستكون مرهونة بيد الغرب عامة والولايات المتحدة بشكل خاص، وربما يكون هذا العهد عهد تحجيم للاتحاد السوفييتي (العناصر الأولية وعلى رأسها روسيا) لتصبح دولاً من الدرجة الأوروبية.

ومن هنا يصعب القول بأن هناك وفاقاً بين روسيا والولايات المتحدة بالمعنى الدقيق لمصطلح الوفاق، ولكن قد تكون العلاقة أكبر من التعاون وأقل من التبعية في ظل استمرار ضعف روسيا وبقية الدول المستقلة وتراجعها أمام الولايات المتحدة.

(٢) لا تُشكل الدول الأوروبية منافساً للولايات المتحدة في محاولتها قيادة التحرك الدولي في المرحلة القادمة نظراً لارتباطها بالولايات المتحدة خلال العقود الماضية عبر حلف شمال الأطلسي ووقوفهما معاً في وجه الانتشار والتوسع السوفييتي في العالم. إن هذه العلاقة التاريخية مضافاً إليها تشابك المصالح بين الطرفين تعمل على تأصيل ارتباط الموقف الأوروبي بالموقف الأمريكي، ورغم ظهور بعض محاولات التحيز والاستقلال كما في الموقف الفرنسي أحياناً إلاّ أنها لا تؤثر على جوهر ارتباطه بالتحرك الأمريكي الأمر الذي أكدته أحداث أزمة الخليج.

أما بخصوص الوحدة الأوروبية التي دخلت حيز التنفيذ عام **١٩٩٢** فيرجح أنها لن تكون منافساً سياسياً للولايات المتحدة على نفوذها خاصة في منطقة الشرق الأوسط، فهذه الوحدة ستكون ذات بُعد اقتصادي ولن يكون لها امتداداً سياسياً أو عسكرياً مؤثراً، وسينتج عنها عملاقاً اقتصادياً وقزماً سياسياً وعسكرياً.

وربما اقتصر دورها على المشاركة في المصالح والمكاسب في إطار سياسة الولايات المتحدة.

وأخيراً يحق لنا أن نتسآل:

إذا كانت دول الاتحاد السوفييتي سابقاً، مضطرة تحت ضغط مشاكلها الداخلية للقبول بالهيمنة الأمريكية فهل أوروبا مضطرة لذلك أيضاً وهي على أبواب قفزة نوعية جديدة نحو الوحدة والتكامل؟!

(٣) ويُعتقد أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المضطربة

السائدة في أوروبا الشرقية لن تؤهلها لممارسة دور فاعل خارج إطار السياسة الأمريكية والأوروبية.

(٤) بالنسبة للصين فهي دولة ذات إمكانات اقتصادية محدودة قياساً مع التزاماتها الداخلية، وهي تخشى أن يصيبها بعض ما أصاب دول المنظومة الاشتراكية من اضطرابات وعدم استقرار، ولذلك فإن الحضور الصيني في المشاكل الدولية قد أصبح محدوداً في الآونة الأخيرة، ولعل الموقف الصيني خلال أزمة الخليج كان مؤشراً على طبيعة المواقف الصينية المتوقعة في المرحلة القادمة فهنالك محاولة للتميز في المواقف لكن دون أن يرتفع هذا التميز إلى مستوى المعارضة أو الندية للموقف الأمريكي.

* **سمات النظام الدولي الجديد:-**

أحداث ووقائع عديدة توالت على ساحة العلاقات الدولية دفعت هذه العلاقات نحو مناخ سياسي جديد، وأضفت عليها سمات جديدة يمكن أن نشير إلى أهم هذه السمات الرئيسية وهي:-

(١) انحسار أثر العامل العسكري في العلاقات الدولية:-

بعد مرحلة طويلة سادت فيها سياسة الحرب البادرة التي أسفرت عنها نتائج الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين، وبعد أن انفجر التوتر بين الشرق والغرب في مناطق جغرافية (غير مركزية) مخلفاً حروباً إقليمية دامية لا تكاد تنطفىء حتى تشتعل من جديد.

وبعد أن كان العاملان العسكري والاستراتيجي يُشكلان جوهر النظام الدولي وقاعدة التوازن فيه بعد ذلك كله دخلت العلاقات الدولية وخاصة العلاقات بين الشرق والغرب مرحلة ذات محتوى وأبعاد وسمات جديدة.

فقد شهدت السنوات الثلاث الأخيرة ميلاً نحو تخفيض درجة التوتر بين العملاقين، ونحو إطفاء بؤر التوتر في عدد من النزاعات الإقليمية والوصول إلى

تسوية متوازنة من خلال دفع القوى الإقليمية (دولاً وحركات) ودفعها إلى التنازل المتبادل. كما شهدت انسحابات عسكرية متلاحقة للمعسكر الشرقي من أفغانستان وأنغولا وغيرها من المناطق، وفي ذات الوقت كان يتم التراجع العسكري السوفييتي المنظم من ساحة أوروبا الشرقية بالتزامن مع التحول السياسي الجاري في هذه الدول، وإنهاء حلف وارسو الذي كان يُشكل إطاراً للنفوذ السوفييتي في أوروبا الشرقية، كل هذا جرى في ظل اتفاق بين العملاقين على إنهاء الحرب الباردة في الساحة الرئيسية (أوروبا) وهو الأمر الذي أثمر سلسلة من الاتفاقات العسكرية الخاصة بخفض الأسلحة فيها.

إن الميل السياسي الدولي نحو الوفاق قد ظهر أيضاً في التخفيض الملحوظ لموازنات الدفاع والتسليح والبرامج العسكرية لقطبي المعسكرين، ولعل هذا الخفض يدل دلالة واضحة على مدى القناعة بأن القوة العسكرية والاستراتيجية لم تعد تشكل أساساً لبناء وإدارة العلاقات الدولية.

إن هذه القناعة المشتركة لم تكن متكافئة أنها بالأحرى أكثر تعبيراً عن واقع الحال السوفييتي منه عن الوضع الأمريكي، ويعبر عن آمال سوفييتية أبعد مما يعكس من آمال أمريكية، فالحقيقة الساطعة أن الحرب الباردة انتهت في الساحة الأوروبية بهزيمة استراتيجية سوفييتية لم يكن من الممكن تغطيتها تماماً بمفهوم (توازن المصالح) الذي تحدث عنه غورباتشوف لتبرير سياسته الجديدة، لقد انسحب السوفييت من أوروبا دون تنازلات حقيقية من الأمريكيين وفقدوا معسكراً بنوه من خلال نفوذهم العسكري المباشر، وانسحبوا من أفغانستان عسكرياً ومن الشرق الأوسط سياسياً دون أن تتخلى الولايات المتحدة عن قواعدها العسكرية في باكستان أو تركيا إضافة إلى أوروبا أو حتى دون خفض للدعم العسكري للكيان الصهيوني.

وأخيراً يمكن القول أن الحرب الباردة والتوتر الإقليمي ودعم القدرة العسكرية والاستراتيجية تراجعت عمّا كانت عليه من قبل وبات العامل

العسكري أقل تأثيراً (على الأقل مباشرة) في صياغة وإدارة العلاقات بين أطرافه الرئيسية.

(٢) الانتقال من القطبية الثنائية إلى نظام القطب الواحد:ـ

كان من نتائج التعديل في طبيعة الصراعات الدولية واقعاً جديداً ونوعياً على صعيد التوازن الدولي، وجرى الانتقال ـ تدريجياً من نظام ثنائي القطبية إلى نظام القطب الواحد، لقد كان التوازن الدولي السابق مبنياً على القاعدة الاستراتيجية العسكرية: توازن القوة وتقاسم النفوذ غير أن تراجع القوة الاستراتيجية السوفييتية عن أكثر من منطقة من مسرح النزاعات العالمية أعاد تشكيل هذه التوازنات بشكل جديد تاركاً الساحة للولايات المتحدة لينتج نظاماً جديداً من التوازن تشغله الولايات المتحدة بصورة مطلقة وهو ما يسمى [نظام القطب الواحد].

ويُمكن الاستدلال على نشوء هذا النظام عبر معطيات ووقائع أهمها التدخلات العسكرية الأمريكية في مناطق عديدة مثل بنما، ليبيريا، الخليج العربي والصومال، وكان واضحاً أن هذه التدخلات تهدف إلى إعادة إدراج هذه المناطق في إطار الهيمنة الأمريكية.

إن هذه الوقائع تثبت أن الإدارة الأمريكية لا تزال معنية باستمرار هيمنتها الدولية بوسائل عسكرية وفي ذات الوقت تكشف عن تسليم سوفييتي كلي بحقها في هذه الهيمنة ومصادقة سوفييتية صريحة على (نظام القطب الواحد).

إن الحديث عن الانتقال من نظام الثنائية القطبية إلى نظام القطب الواحد إذ يستبعد العامل العسكري من حيث كونه أساساً للنظام الدولي (السابق) فهو لا يُسقطه بشكل مطلق ولا ينفي دوره في النظام الجديد: ذلك أن الولايات المتحدة لا تمثل القطب الواحد بسبب العامل الاقتصادي وإنما بسبب تفوقها العسكري والاستراتيجي، وهذا ينطبق على الاتحاد السوفييتي الذي لم يكن

قطباً في النظام القديم بسبب قوته الاقتصادية وإنما بسبب قوته العسكرية الاستراتيجية.

(٣) صيرورة الاقتصاد عاملاً رئيسياً في تقرير التوازن الدولي:-

إن تراجع النفوذ العسكري والاستراتيجي السوفييتي كان لأسباب اقتصادية، ذلك أن الاقتصاد السوفييتي خرج منهكاً من جولات سباق التسلح الذي امتد أربعة عقود، ولم يكن بعد قادراً على أن يُلبي الحد الأدنى من حاجات الشعوب السوفييتية ناهيك عن الاستمرار في رهان التسليح الاستراتيجي. ولم يكن الاستسلام السوفييتي في أوروبا من مدخل عسكري وإنما من مدخل اقتصادي بحت.

لقد غامر الاتحاد السوفييتي بأمنه القومي والدولي الاستراتيجي للحفاظ على أمنه الاقتصادي الذي كان تدهوره المتسارع في الداخل يفتح الحياة السياسية والاجتماعية والقومية الداخلية على احتمالات خطيرة.

لم تنشأ التوازنات الدولية الجديدة بعد على قاعدة أرجحية الاقتصادي على العسكري، لكنها - وبالرغم من الممانعة الأمريكية - ستتجه هذه الوجهة بمنطق موضوعي، وإذا كان العامل الاقتصادي لم يتحول بعد ليصبح العامل الرئيسي في رسم ملامح وقواعد هذه التوازنات، لكنه يُشكل الآن عاملاً من العوامل الرئيسية.

وإذا كان النظام الجديد أُحادي القطبية عسكرياً فإنه في الجانب الآخر من الصورة أصبح - تدريجياً - متعدد الأقطاب اقتصادياً وقد يكون لهذا التعدد نتائج سياسية مهمة.

(٤) الانتقال من معادلة الشرق - الغرب إلى معادلة الشمال - الجنوب:-

كان التناقض الأيدلوجي بين الاشتراكية والرأسمالية أساس الاستقطاب العالمي السابق لذلك كانت صيغته السياسية - الجغرافية هي التناقض بين

الاشتراكية (الشرق) والرأسمالية (الغرب)، وقد جرى تصنيف كل التناقضات الفرعية في العالم على قاعدة التناقض الأصيل، لذلك كان تاريخ العلاقات المعاصرة هو تاريخ الصراع بين الشرق والغرب، ولكونه قام على أساس تقاطب أيديولوجي لم يكن من الممكن تصور نهاية له إلّا من خلال إفناء عناصر القوة لدى أحد الطرفين.

ومنذ التراجع السوفييتي وتفكك المعسكر الشرقي سارت الأحداث باتجاه الاندماج بين الشرق والغرب في إطار كتله لم تعد إطاراً للتناقض:ـ.

كتلة الشمال: التي قامت نتيجة التحاق تدريجي للشرق بالغرب على القاعدة الاقتصادية الرئيسية: الرأسمالية أو نظام اقتصاد السوق.

إن تشكل كتلة الشمال قد أدى إلى إعادة تشكيل معادلة صراع جديدة كان الجنوب فيها الطرف الآخر.

وإذا كان الغرب قد حدّد أولوياته الاستراتيجية السابقة في ردع (العدوانية) السوفييتية وحصار الخيار الاشتراكي في العالم فإنها الآن تتمثل في مقاومة نزوع الجنوب إلى التحرر من هيمنة الشمال، أو ميله إلى تبني نموذج للتنمية وللتطور الاجتماعي بديل عن النموذج المركزي السائد وهي مقاومة تزداد كلما أدرك الشمال أن الجنوب يمتلىء بعناصر (مرعبة): الديمغرافيا الجامحة، الأيدلوجيات الاستقلالية، المخزون الحضاري مثل الإسلام، الإرادة الأسطورية في البناء كما في الدول الآسيوية.

وإذا كانت مقاومة هذه النزعة الاستقلالية تتخذ شكل حرب اقتصادية أسلحتها القروض والتكنولوجيا المصدِّرة فإن من مظاهره الأخطر التوافق الشمالي على نزع سلاح الجنوب والحد من القدرة الاستراتيجية المتنامية لدول الجنوب والتي يمكن أن تكون الأداة المعتمدة لفرض خيارات على النظام الدولي الجديد غير مقبولة.

وبعد:ـ

إن المعطيات السابقة قد تشكل العناصر الجديدة في العلاقات الدولية لكننا لا يمكن أن نجزم بوصفها بأنها أسس وقواعد النظام الدولي الجديد فهي لم تترسخ في المجال بعد، ويُعزز هذا التحفظ الملاحظات التالية:ـ

(١) إن تراجع العامل العسكري لم يكن شاملاً كل العالم فالقوة والعنف لا يزالان يحكمان العلاقة في مناطق عديدة، فالحرب الباردة قد انتهت بين معسكري الشمال لكنها لم تنته في القسم الأعظم من الجنوب، فالولايات المتحدة وحلفائها لا تزال تُمارس العنف المسلح ضد دول الجنوب ومنه التدخل المباشر، بل إن معدلات تدخلها بعد انتهاء الحرب الباردة أكبر من معدلات تدخلها في أجواء تلك الحرب ولا يزال تسليح الكيان الصهيوني والتعامل مع ملف الشرق الأوسط بترف سياسي قائماً.

ويمكن القول أنه في ظل غياب توازن القوة بعد انحسار القوة السوفييتية، انهار التوتر بين العملاقيين وزادت فرص استعمال القوة من طرف الولايات المتحدة ضد دول صغرى.

(٢) هنالك عدم تلاؤم بين العامل الاقتصادي والعامل العسكري في خريطة التوازنات الدولية، إذ لا تزال الغلبة في صناعة القوة والنفوذ للعامل العسكري، فاليابان وألمانيا لم تحتلا بعد الموقع الذي تؤهلهما مكانتهما الاقتصادية لاحتلاله في النظام الدولي، فيما لا يزال الاتحاد السوفييتي (روسيا) وبريطانيا مثلاً يتمتعان بنفوذ في النظام الدولي الحالي على الرغم من تخلفهما الاقتصادي.

إن القوى العسكرية العظمى خاصة الولايات المتحدة تُدرك أن نظاماً دولياً يقوم على قواعد التوازن الاقتصادي والتكنولوجي سينال كثيراً من مكانتها العالمية.

إن الملامح الراهنة للنظام الدولي تكشف عن قدر من اللا عدالة بين عناصر المجتمع الدولي، ومستويات خلل عديدة: فعلى مستوى الشمال هنالك إصرار على استبعاد وتجاهل حقائق التوازن الاقتصادي الجديد الذي يُعطي اليابان وألمانيا حقاً في منافسة الولايات المتحدة وحقائق التوازن القادم (وحدة أوروبا..)، وليس هذا الاستبعاد إلّا إصراراً على استحضار العامل العسكري والاستراتيجي كعامل رئيسي في النظام الدولي رغم زوال التهديد الشرقي.

أما على مستوى العلاقة بين الشمال والجنوب فهنالك رفض شمالي قاطع لأي تعديل على الخريطة الجيوسياسية لدول الجنوب، هذه الخريطة التي فُرضت إما بالاستعمار أو بالهيمنة وفرض نظام التبعية.

وما تزال بعض شعوب الجنوب تعاني من الاحتلال والقهر كالعشب الفلسطيني وشعب جنوب أفريقيا على يد حلفاء الولايات المتحدة وبدعم كبير وواضح منها.

أثر تغير النظام الدولي على الصراع العربي ـ الصهيوني:ـ

(١) مما لا شك فيه أن التغييرات التي وقعت في الاتحاد السوفييتي منذ تسلم غورباتشوف الحكم عام ١٩٨٥ قد أسهمت بشكل كبير جداً إلى تغير النظام الدولي، فهذه التغييرات أدت إلى إنهاء إنقسام أوروبا وإلى بداية تفكيك ترسانات الأسلحة النووية الضخمة، وأدت فوق ذلك كله إلى وقف الحرب الباردة بين العملاقين.

ولقد أدت هذه التطورات إلى آثار في استمرار الصراعات الإقليمية أو في حلها ولما كان التغير في السياسة السوفييتية من العوامل المهمة في تحقيق هذه التغييرات التي تطاولت إلى مستوى الصراعات الإقليمية فلا بد من دراسة للسياسة السوفييتية وأثر هذه السياسة على الصراع العربي ـ الصهيوني.

إن التفكير (السوفييتي سابقاً) الجديد هو ما يجري تطبيقه على النزاع

العـربي ـ الصهيوني ويُمكن الـوقوف على ذلك بالنظر إلى الموقف من الصراع نفسه وإلى نوع التسـوية المنشـودة وإلى وسـائل تحقيق هذه التسوية، فإذا جردت السياسة الخارجية من المبادىء والأيدلوجيا فإن الصراع العربي ـ الصهيوني يفقد كثيراً من جاذبيته للاتحاد السوفييتي (سابقاً)، وقد بدأ يفقد قيمته كأداة فعالة مع انتهاء المنافسة ولم يعد هنالك مكاسب سياسية أو استراتيجية ترجى، وكل ما تبقى من مصالح للسوفييت (الروس) في المنطقة يُكن تحقيقها دون نزاع.

وإذا كان الصراع بدأ يفقد أهميته مع إعادة صياغة المصالح (الروسية) فإن استمراره يُشكل ضرراً بهذه المصالح أيضاً، فاستمرار الصراع يولد مخاطر من نوع آخر وضغوطاً جدية على روسيا.

فقد دخل سباق التسلح في المنطقة مرحلة حرجة في اتجاهه نحو الأسلحة غير التقليدية وتـطوير أنـظمـة صاروخية وانتشـار الأسلحـة النووية والكيماوية والبيولوجية وهذا من شأنه أن يُلقي ظلال الشك على معاهدات العملاقين.

يُضاف إلى ذلك أن ردة الفعل الروسية على سباق التسلح أي الاستعداد للاستمرار في تزويد بعض الدول العربية وخاصة سوريا بأسلحة متطورة باتت أحد محكات مصداقية السياسة الروسية الجديدة، بيد أن التخفيضات المهمة في شحنـات الأسلحـة ولا سيمـا حصـر الشحنات بما تعتبره موسكو الكفاية الدفاعية المعقولة بدلاً من (التوازن الاستراتيجي) الذي كانت دمشق تتحدث عنه، وهذا ما أحدث فتوراً وتراجعاً في العلاقات الروسية ـ العربية.

إن من أوائل الدلائل على تطبيق السياسة الجديدة على الصراع العربي ـ الصهيوني: ما ظهـر من تغير في موقف سوريا تجـاه الكيان الصهيوني، فمع تجريد السياسة الروسية من الأيدلوجية فقد انعدم المسوغ لاعتماد موقف معاد للكيان الصهيوني [وقـد أعلن غوربـاتشوف أثناء زيارة الرئيس السوري حافظ

الأسد وفي حضوره اتجاه موسكو إلى سياسة تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني][1].

وقد جاء هذا الإعلان عقب البدء في خطوات سابقة للتعامل المباشر بدلاً من التعامل غير المباشر وتطورت العلاقات في مجالات شتى.

ومن أجل إقناع الكيان الصهيوني بأن موسكو قد غيّرت موقفها فقد تم استبدال الدعاية المناوئة للكيان الصهيوني بتقارير مرضية للكيان الصهيوني في وسائل إعلام الحكومة والحزب، ومن أجل الزيادة في الاقناع ـ وبسبب من الضغوط الأمريكية وديناميكية البروسترويكا ـ تم السماح بسيل من الهجرة اليهودية إلى الكيان الصهيوني.

وتعتبر الهجرة اليهودية إلى فلسطين من آثار التحولات الدولية ولها انعكاسات سلبية على مستقبل القضية الفلسطينية خاصة.

ولا يرتبط هذا التهجير بحقوق المواطنين السوفييت المزعومة بالتنقل بحرية ذلك أن هؤلاء اليهود لا يملكون جوازات سفر وإنما تصاريح بالمغادرة لا تضمن لهم حق العودة.

إن هذا التهجير على علاقة بانهيار التوازن الدولي والذي أصبح يسمح للولايات المتحدة أن تقايض الاتحاد السوفييتي باليهود السوفييت دعماً للمشروع الصهيوني مقابل مساعدات اقتصادية.

تكمن خطورة الهجرة اليهودية في أنها تساهم في إحداث تعديل حاسم في صورة الصراع العربي ـ الصهيوني وفي الشروط الذاتية لخوض ذلك الصراع وهي تفتح الباب أمام تغييرات كبيرة في طبيعة النتائج التي سيفرزها هذا الصراع، فحركة التهجير تُعطي المشروع الصهيوني أحد أهم مطالبه وهو الكثافة

---

(١) صحيفة برافدا ٢٥/٤/١٩٨٧.

السكانية وتضعف من الحساب الديمغرافي في السياسات الفلسطينية والعربية في سياق تغييرها للبنية السكانية في فلسطين، وهي تعمل على تسريع برامج الاستيطان وما يتبعها من اجراءات ومخاطر الترحيل والضم والإلحاق، وكل هذا يزيد من تعقيد صورة الصراع، ولا يبدو أن صورة الحل السياسي للصراع ستكون بعد الهجرة أحسن حالاً مما كان متوقعاً قبل حدوثها ليس بسبب إعداد المهاجرين الكبير وما سينتج عن توطينهم من نتائج وإنما أيضاً لأن الذي يساهم في هذه العملية ـ ضمن سياسة واضحة ـ هو الاتحاد السوفييتي (سابقاً) وروسيا التي تعتبر أحد راعيي مسيرة المفاوضات.

(٢) تعزيز التبعية للولايات المتحدة بهدف جعل واشنطن وبالتالي الكيان الصهيوني نقطة الجذب أو الطرد الوحيدة في المنطقة وهذا سينعكس في جعل التصور الصهيوني للسلام هو التصور السائد، ويُعطي فرصة أكبر لهيمنة الشروط الصهيونية على أي تحرك سياسي لتسوية الصراع العربي ـ الصهيوني.

(٣) تكريس خط جديد من التجزئة يستند على تصنيف دول المنطقة وفق الأغراض الأمريكية مما يوجد صراع المحاور بين دولها وتسابقها على إرضاء الولايات المتحدة طمعاً في الدعم الاقتصادي والسياسي والحماية العسكرية من المحاور الأخرى.

ردود أفعال أطراف الصراع :ـ

(١) الطرف العربي : ازاء التغيرات الهامة في السياسة السوفييتية (الروسية) تولدت لدى الجانب العربي ـ وخاصة الأطراف ذات العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفييتي ـ مخاوف كبيرة فمن ذلك أن سوريا قد استولى عليها القلق من أن تؤدي الأولويات الداخلية للسياسة الجديدة، وتراجع النفوذ العسكري والسياسي السوفييتي في العالم إلى فقدان الاتحاد السوفييتي كحليف فعّال، كما أن انهيار الأمبراطورية الشرقية [الاتحاد السوفييتي والدول الشرقية] يعتبر

بداية لتضاؤل الدعم الخارجي لسوريا، ولعل الأمر الأكثر خطورة أن هذه الأمور قد رافقهـا حث سوفييتي مباشـر على الاعتـدال والتخلي عن خيار التـوازن الاستـراتيجي وتُعتبـر هذه المـواقف جزءاً من السياسـة السوفييتية للتعاون مع الولايات المتحدة على حساب المصالح العربية.

وبالنسبة إلى منظمة التحرير فقد كان التغير في مواقف الاتحاد السوفييتي (سابقاً) بداية لواقع جديد يعود بالفائدة على الكيان الصهيوني وقد ظهر الكيان الصيهوني في نظر الفلسطينيين الطرف المستفيد من تحسن العلاقات السياسية والاقتصـادية من دون أن يُغير من سياساته على أي نحو كان، ومن سيل من المهـاجرين ذوي الكفاءات العالية، ومن الاعتراف بعدالة العديد من مطالبه ولا سيمـا الأمن في إطـار التسوية، ومن تراجع الشروط السوفييتية حول إطار التفاوض المقبول لدى المنظمة، يضاف إلى ذلك انخفاض الاهتمام السوفييتي ونهاية الحرب الباردة اللذان سيخففان ـ ربما ـ من قلق الأمريكيين على المنطقة ويُقلل من احتمال الضغط على الكيان الصهيوني لتقديم تنازلات من أجل التسوية.

لقد ظهر القلق العربي من أن يقود السوفييت بحثهم عن علاقات جديدة بالـولايات المتحـدة إلى موقف جديد من الكيان الصهيوني ومن الصـراع في المنطقة ومتعارض مع المصالح العربية.

(٢) أمـا الكيان الصهيوني فقـد تركـزت استجـابته للتغيرات على مجال العلاقات الثنائية، واتسمت بموقف ردات الفعل على الخطوات السوفييتية بدلاً من المبادرة إلى تغييرات في مواقفه السياسية، وقد كان الكيان الصهيوني سبّاقاً إلى إقـامـة الاتصـالات على المستـوى غير الرسمي وإلى المبادرات الثقافية والتجـارية، أما في الدائرة السياسية فقد كان التركيز على استئناف العلاقات الديبلوماسية، وكان الإصرار على أن موسكو ولكونها هي التي قطعت العلاقات فعلياً فعليها أن تتخذ الإجراءات اللازمة لاستئنافها، وقد كان يُضاف إلى ذلك

أن الكيان الصهيوني مال إلى المحافظة على التمييز الواضح بين العلاقات الثنائية وبين القضايا المتعلقة بالصراع العربي ـ الصهيوني، كذلك حرص على تجنب أي ربط بين قضايا الصراع وبين القضية الثنائية الأهم صهيونياً وهي قضية الهجرة اليهودية.

إن هذا الحرص على الفصل يعود إلى رغبة الكيان الصهيوني في تجنب أي نوع من الابتزاز الذي قد يسعى السوفييت لفرضه عن طريق الربط بين مطالبة الكيان الصهيوني بتقديم التنازلات في الإطار العربي ـ الصهيوني وبين اهتمامه العميق باليهود والسوفييت.

وهكذا يبدو أن ثمة اختلافات وتساؤلات جدية في الطريقة التي نظر بها أطراف النزاع إلى نتائج السياسة السوفييتية الجديدة، فالكيان الصهيوني أصبح أكثر استعداداً للموافقة على مشاركة السوفييت في عملية السلام شرط أن يُصاحب ذلك أو يسبقه استئناف للعلاقات الديبلوماسية، طبعاً هذا لن يُعدل شيئاً من مواقف الكيان الصهيوني الأساسية. فالقبول بدور ما للسوفييت في عملية السلام لا يعني تقديم تنازلات أو استعداد لإرساء الأمن الصهيوني على وعود أو ضمانات سوفييتية، وعلى أية حال فإن الكيان الصهيوني لم يكن مستعداً في أي يوم لإرساء أُسس أمنه المستقبلي على ضمانات خارجية.

أما الطرف العربي فلم يعد في وسعه الاعتماد على التأييد السوفييتي (الروسي) في عملية التفاوض، وقد يكون خسران الدعم العسكري السوفييتي أكبر تأثيراً من خسارة الاتحاد السوفييتي على طاولة المفاوضات.

غير أن الخسارة في المجالين قد أنهت مسوغات الاعتماد على موسكو وأصبحت المسألة كيف يُمكن مقاربة التعاون الروسي ـ الأمريكي المتنامي والذي يعلم العرب أنه مضر بمصالحهم.

وأخيراً: لقد أصبح أمراً صعباً أن يُراهن العرب على تسوية متوازنة للصراع

العربي ـ الصهيوني من مدخل روسي ذلك أن روسيا (الاتحاد السوفييتي سابقاً) فقـدت موقعهـا التقليدي في المنطقة، ولم تعد قادرة أن تفرض مبادىء لحل الصراع ولا الضغط على الكيان الصهيوني للقبول بتسوية سياسة عبر المؤتمر الدولي بل أصبح أقرب ما يكون إلى القبول بالمشاريع الأمريكية بل والترويج لها داخل الإطار العربي.

• **العوامل الباعثة على التعاون الأمريكي ـ الروسي (السوفييتي سابقاً):**

يُعتـبر التعـاون الأمـريكي ـ الـروسي من أهم نتـائـج تغير النظام العالمي ـ مع أن هذا التعاون قد يقترب من التبعية الروسية للقرار الأمريكي في بعض القضايا، وفيمـا يتعلق بالصراع العربي ـ الصهيوني يُمكن القول أن هذا التعاون مرتبط بالمصالح المتبادلة بين موسكو وواشنطن.

فالـطرفـان متفقـان على تجنب حرب عربية ـ صهيونية كجزء من اهتمام بتحقيق الاستقرار في المنطقة وإطفاء بؤر التوتر فيها، وتحاشي تفاقم التوترات التي قد تخـل بالتوازن الدقيق الناتج عن النظام الجديد لكن كل هذا بما لا يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة وحليفها الكيان الصهيوني.

فالاهتمام مثلاً بضبط انتشار الأسلحة الاستراتيجية والكيماوية والبيولوجية سيكون مركزاً على الجانب العربي أما الكيان الصهيوني فلن يتم التركيز على ما يملكـه من أسلحـة دمـار شامل على اعتبار أن هذا يتعارض مع المصالح الاسـتراتيجية للولايات المتحدة وليس من المتوقع أن يكون للاتحاد السوفييتي (روسيا) موقفا قوياً في معارضة هذا الأمر.

والظاهر أن القوتين العظميين تبديان اهتماماً باحتواء المد الإسلامي في المنـطقـة الذي ينتشر بشكل واسع وتزداد مساحة نفوذه على الأرض، والذي يُشكل النزاعات القائمة والقلق السائد في المنطقة عوامل لصالحه.

إن انتشـار المد الإسلامي ـ من وجهة نظر العملاقين ـ لا يُهدد استقرار الحلفاء وأمنهم فحسب بل أمن سلامة روسيا أيضاً، ومع أن الولايات المتحدة تُشكـل الهـدف المبـاشـر لعـداوة الحركات الإسلامية فإن الارتباط بين المد الإسـلامي ومشكـلات الاتحـاد السـوفييتي (سـابقـاً) يُشكل مصدر قلق كبير للجمهوريات المستقلة.

*** العوائق في وجه التعاون:ـ**

العائق الأول في وجه التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي (سـابقاً) على حل الصراع العربي ـ الصهيوني قد يكون في ممانعة الولايات المتحـدة في إعـطاء الاتحـاد السـوفييتي (سابقاً) أي دور مؤثر، حتـى أزمة الخليج كان موقف واشنطن أن مشاركة السوفييت غير ضرورية وقد يعود هذا إلى عدم ثقة واشنطن بتغير السياسة الخارجية السوفييتية، وقد يعود إلى رغبة الولايات المتحدة في الحفاظ على الامتياز السياسي لكونها القوة الوحيدة القادرة على التعامل والتأثير من أجل تحقيق تسوية سياسة.

وربما ظهرت عقبات أخرى في وجه التعاون وتعود إلى تصور العملاقين لمضمون الاتفاق غير أن هذه العقبات ـ إن ظهرت ـ فلن تكون كبيرة.

لقد أظهرت المساعي السياسية التي جرت بعد أزمة الخليج أن هناك موافقة شبه كاملة من الاتحاد السوفييتي (روسيا) على التصور الأمريكي لعملية السلام بكافة جوانبها بما في ذلك مسألة المؤتمر الدولي، فالاتحاد السوفييتي (سابقاً) قد أبدى موافقته على المشاركة في مؤتمر إقليمي للسلام، وعليه: فلا يبدو أن هنالك عقبات حقيقية في وجه التعاون بين الاتحاد السوفييتي (روسيا) والولايات المتحـدة فيما يخص الصراع العربي ـ الصهيوني، فهنالك استعداد سوفييتي للموافقة على التصور الأمريكي ـ الصهيوني لعملية السلام.

* **مصالح الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط :-**

إن الشرق الأوسط يُعتبر ملتقى لمصالح دول العالم المختلفة وتبرز أمامنا خمس مصالح أساسية تجعل من هذه المنطقة نقطة اهتمام دولي، وهي :-

(١) يحظى الصراع الحضاري بشقيه الأيديولوجي والعلمي باهتمام زعامات الحضارة الغربية وعلى الأخص الولايات المتحدة، حيث تسعى هذه الزعامات إلى فرض النمط الحضاري الغربي على مختلف بقاع العالم، ويحتل الشرق الأوسط أحد أهم هذه المناطق بسبب توافر عوامل المقاومة الذاتية القوية والراسخة الرافضة للهيمنة الحضارية الغربية، وتتمثل هذه المقاومة بشكل أساسي في الحضارة الإسلامية بكافة مقوماتها.

(٢) يُمثل الكيان الصهيوني المزروع في المنطقة أحد أهم المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة بشكل خاص وللدول الغربية بشكل عام، ويحظى الحفاظ على أمنه واستقراره باهتمام كبير لدى هذه الدول.

(٣) إن الموقع الجغرافي الهام للمنطقة خصوصاً ما يتعلق بسيطرتها على كثير من الممرات المائية الحيوية للتجارة العالمية يجعل حضور الدول الصناعية والتجارية الكبرى في المنطقة حيوياً لنموها الاقتصادي وتطورها الحضاري.

(٤) يمثل الشرق الأوسط مصالح اقتصادية متعددة لكثير من الدول أهمها الاحتياطي النفطي الذي يُشكل أكثر من ٦٠٪ من احتياطي النفط في العالم، وكذلك لاعتبار منطقة الشرق الأوسط سوقاً استهلاكية للمنتجات العالمية المختلفة.

(٥) إن منطقة الشرق الأوسط تمثل سوقاً استهلاكية للصناعة العسكرية بغض النظر عن مستوى أداء هذه الأسلحة، ولذلك فقد شعر أرباب الصناعة العسكرية بالخطر بعد انتهاء الحرب الباردة حيث أن هذه المنطقة تمثل هدفاً لمصادر

السلاح المختلفة غير أن عملية تسليح المنطقة تحكمها ضوابط أهمها ألاّ تتعارض مع مصالح دول كبرى كمصلحة الولايات المتحدة في استقرار الكيان الصهيوني وتفوقه العسكري.

وأخيراً: لا يظهر بشكل واضح أن العالم العربي قادر على استقبال التحولات الدولية الجارية واستيعابها والتعامل معها لصالح المصالح العربية وقضاياه القومية أو على الأقل تجنب الآثار السلبية لهذه التحولات، بل أن العجز والتردد هما السمتان البارزتان للطريقة التي يتعامل بها العالم العربي مع هذه التحولات.

إن فقدان الاستراتيجية العربية الموحدة التي تتخطى المصالح القطرية سيكون وبالاً على كافة الأطراف وعلى رأسهم من يروجون للنظام الدولي الجديد ويتطوعون للتعايش في ظل هذا النظام كشركاء دون أن تتوافر لديهم شروط الشراكة.

مراجع :-

(١) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٥)، شتاء ١٩٩١.

(٢) [تغير النظام العالمي وتضميناته بالنسبة إلى عملية السلام بين العرب وإسرائيل]
غاليا غولان.

(٣) عبدالإله بلقريز: [مستقبل العمل الوطني في الوطن العربي في ضوء التحولات الدولية الجارية].
دورية المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية، نسيان ١٩٩١.

النظام الدولي الجديد
قدر أم مرحلة؟!

إذا كان العالم العربي والإسلامي المختبر الأول لاختبار أسس هذا النظام الجديد أو [الفوضى العالمية الجديدة] فإن هذا يفرض على أمتنا قادة وشعوباً أن تمتلك منهجية في التعامل مع هذا النظام الجديد تقوم على أسس منها:-

(١) مما لا شك فيه أن زوال الاتحاد السوفييتي قد أفقد الأمة العربية حليفاً سياسياً، ومع إدراكنا لدوافع السياسة السوفييتية وسقف هذه العلاقة إلّا أن وجود الاتحاد السوفييتي كان يُشكل عامل توازن، لكن ما يجب أن تدركه أمتنا أن الاتحاد السوفييتي وكتلته الاشتراكية ومهما بلغت درجة مناصرته للقضايا العربية فإنه ليس أكثر من حليف ولن يكون دوره مؤثراً إذا كان أصحاب القضية على درجة عالية من الضعف والفرقة وهذا ما أثبتته العقود الماضية من الصراع مع العدو اليهودي، فعلى الرغم من هذا التحالف إلّا أنه لم يُغن شيئاً في ظل غياب فهم عربي لأبعاد الصراع مع العدو اليهودي ومحاولة البعض من أصحاب القرار استبعاد الأبعاد الحضارية والعقائدية للصراع وغياب استراتيجيات حقيقية لفهم وإدارة الصراع، مع علمنا أن لهذا التحالف سقفاً تحدده المصالح السوفييتية والعلاقات الدولية.

لهذا فإن الوقوف العربي على إطلال القوة السوفييتية نوع من دفن الرؤوس في الرمال، فمصدر القوة الأول لأمتنا ينبع من امتلاكها لهويتها العربية الإسلامية والبناء الداخلي لمجتمعاتها على أسس تجعلها قادرة على مواجهة المشروع الصهيوني التلمودي، فالأولى أن لا يجعل البعض انهيار الكتلة الشرقية وزوالها قميص عثمان نبرر به ضعفنا وانسجامنا مع سياسة الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ذات الخطر الكبير على وجود الأمة الحضاري والمادي.

(٢) لعل من أهم ما يصيب أُمتنا قادة وشعوباً الشعور بالضعف وعدم القدرة على التأثير، ومع إيماننا بضرورة التعامل مع الأحداث بواقعية إلّا أن الواقعية لم تكن يوماً تعني الاستسلام والقبول بما يفرضه الأخرون وهو الذي نلاحظه من خلال دعوة البعض للدوران في عجلة النظام الأمريكي الجديد وهي دعوة تحمل في طيّاتها خطورة على مستقبل الأُمة وأجيالها وتدفع بالمنطقة نحو التسلط الصهيوني ـ الأمريكي وفتح الطريق أمام أعداء الأُمة لقتل عوامل القوة والحياة فيها عبر رسم واقع دولي جديد ذي أبعاد حضارية وسياسية واقتصادية يكون عائقاً أمام أي صحوة أو مشروع نهضوي حضاري للأُمة.

قد لا نملك القدرة على رسم معالم هذا النظام لكننا نملك أن نضبط حركتنا مقداراً واتجاهاً مع هذا النظام الأمريكي الجديد.

(٣) تُشكل مسيرة التسوية لحل الصراع العربي ـ الصهيوني اختباراً حقيقياً لموقف الأُمة وتحدياً كبيراً لها وعليه فإن انجراف قادة الأمة في تيار التسوية السياسية التي تدفع باتجاه تحقيق الأهداف الصهيونية في اختراق العالم العربي ثقافياً واقتصادياً وسياسياً وتصفية القضية الفلسطينية ضمن إطار حل ينسجم مع تصوراته، كل هذا سيدخل المنطقة في عصر الهيمنة الأمريكية ـ الصيهونية وقد لا تخرج منه لعقود طويلة قادمة لأن الحل الصهيوني سيعمل على ضمان قتل روح التحرر والتغيير في نفوس أبناء الأمة تحت ستار التعاون الثقافي والتطبيع وأمن الكيان الصهيوني.

وبعد:ـ

إن كل ما تعانيه أُمتنا هو نتيجة طبيعية لغياب الأرضية الحضارية الحقيقية المنبثقة من عقيدة الأُمة وثقافتها العربية الإسلامية إضافة إلى غياب الاستراتيجيات الواضحة الأهداف والوسائل في حركة النظام العربي قطرياً وإقليمياً وقومياً، وعليه فإن واجب الأُمة أن تتحرك إيجابياً باتجاه العودة إلى ذاتها وهويتها، قد يحتاج هذا إلى جهود كبيرة وسنوات طويلة لكنه الطريق الوحيد

للخروج بها من هذا المأزق ويحفظ لها القدرة على البقاء ويزيد من قدرتها على التـأثير في الـواقع الدولي وهذا أولى من الاستسلام للنظام الأمريكي الجديد ولنتذكر دائماً أن حركة التاريخ متسارعة فسيادة الولايات المتحدة ليست قدراً أبدياً، ويكفي أن نستعرض حركة التاريخ وتغير موازين القوى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى الآن لندرك أن ما تعيشه أُمتنا ليس قدراً أبدياً بل مرحلة تاريخية .